

الإثنولوجيا في الجزائر المستعمرة بين الادعاءات العلمية والخلفيات الايديولوجية

Ethnology in Colonial Algeria Between scientific claims and ideological backgrounds

وداد دريوش*، جامعة لونيبي علي البلدية2، driouechw@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/10

تاريخ القبول: 2021/12/09

تاريخ الإرسال: 2021/11/15

ملخص:

لقد جند المستعمر موارد ثقافية ومعرفية هامة بهدف تعميق الاستعمار وتحطيم كل محاولات المقاومة والآليات الدفاعية للمجتمع الجزائري. في هذا الإطار فإن هذا الاستعمار استند إلى فروع معرفية اجتماعية كانت سائدة آنذاك. فبعدها اعتمد هذا الاستعمار في مرحلة أولى على الإثنوغرافيا العسكرية، سيما مع المكاتب العربية، ها هو يعتمد على الإثنولوجيا الأكاديمية التي ستستجد بتركيبة بشرية من الجامعيين المدنيين لإنتاج معارف حول التركيبة الاجتماعية الجزائرية، خدمة لأجندة استعمارية استيطانية. فيبدو أن أهم ميزة لهذه الإثنولوجيا الأكاديمية هي ارتباطها الوثيق بالمشروع الكولونيالي، تحت غطاء شعب علمي، وذلك عبر مجموعة من التقنيات التي كانت تعبر على علمية المسعى، سيما مع الملاحظة الميدانية بالمشاركة التي لجأت إليها هذه الإثنولوجيا. لكن الأهداف الأساسية التي كانت تصبو إليها كل هذه الدراسات الميدانية القائمة على النوع الذي عرضناه من الملاحظة، لم يكن بالأساس التفسير الفعلي الموضوعي للظواهر محل الدراسة، ولكن تقديم صورة منحطة قدر الإمكان عن الجزائريين، مثلما تجلى ذلك في بعض المواضيع التي إهتمت بها هذه الإثنولوجيا، مثل مواضيع المرأة، السكن والدين، وسنحاول من خلال هذا المقال تبيان العلاقة الوطيدة بين الإثنولوجيا الأكاديمية في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية والمشروع الكولونيالي الفرنسي، كما سنتطرق إلى جوانب الانتاج المعرفي الإثنولوجي الذي كان

* المؤلف المرسل.

يدعي الموضوعية العلمية وتوقف عند الخلفيات الأيديولوجية التي كانت تدفعه، وكذلك عند بعض ممثلي هذه الإثنولوجيا الأكاديمية ومساهماتهم في خدمة المشروع الكولونيالي.

الكلمات المفتاحية: الإثنوغرافيا، الإثنولوجيا، البنية، الثقافة، الرمزية.

Abstract:

The Colonizer enlisted important cultural and knowledge resources with the aim of deepening colonialism and destroying all attempts of resistance and defense mechanisms of Algerian society. In this context, this colonialism was based on the branches of social knowledge that were prevalent at the time. After this colonialism relied in the first stage on military ethnography, especially with Arab offices, it relies on academic ethnology that will seek the help of a human composition of civilian university students to produce knowledge about the Algerian social structure, serving a colonial agenda. It seems that the most important feature of this academic ethnology is its close connection with the colonial project, under the cover of scientific saturation, through a set of techniques that expressed the scientific endeavor, especially with the field observation by participation that this ethnology resorted to. But the main objectives that all these field studies aspired to, based on the type of observation we presented, were not mainly the actual objective interpretation of the phenomena under study, but rather to present a degraded image as possible about the Algerians, as was evident in some of the topics that this technology was concerned with, such as women's issues, housing and religion. Through this article, we will try to show the close relationship between academic ethnology in Algeria during the colonial period and the French colonial project And their contribution to the colonial project.

Keywords: ethnography, ethnology, structure, culture, symbolism.

مقدمة:

لقد رافق المغامرة الاستعمارية الفرنسية للجزائر مغامرة " معرفية" استكشافية لبنية المجتمع الجزائري. لقد أدركت فرنسا الاستعمارية ان احتلال الجزائر عسكريا واستيطانيا ليس بالكفيل ان يضمن لها خضوع الشعب الجزائري لإرادتها الاستعمارية كرها ام طوعا. وكان إدراكها سيما بعد مختلف المقاومات الشعبية التي انتفض بها الشعب الجزائري ضد الاحتلال، ان المجتمع الجزائري يملك مقومات المقاومة، ليس فقط على المستوى العسكري الذي كان لصالح المستعمر، يجعل من عملية الاستعمار عملية شاقة وحافلة بالمخاطر وستمند إلى فترات طويلة. وتتمثل هذه المقومات أساسا في ذلك الكمون الثقافي الهائل الذي اظهره المجتمع الجزائري والذي دخل في " مواجهات ثقافية". عنيفة كما كان الحال مع المواجهات العسكرية. وهذا ما سيدفع بالسلطات الاستعمارية إلى وضع استراتيجيات تقوم على تجنيد فروع معرفية كانت سائدة آنذاك، سيما الاثنوغرافيا، الأنثروبولوجيا، والإثنولوجيا، وهذا من أجل سر أغوار المجتمع الجزائري، ومعرفة كيف يسير، وما هي المميزات والخصائص التي يستند إليها في سيره هذا، حتى تتمكن هذه السلطات من معرفة نقاط القوة والضعف والتي سيتم التعامل معها كمتغيرات أساسية يتم استخدامها في تحطيم أسس التشكيلة الاجتماعية الجزائرية. يمكن القول إذن إن السلطات الاستعمارية أرادت توظيف فرع معرفي اجتماعي عن المجتمع الذي استعمرته من أجل إحكام سيطرتها جيدا عليه. لقد حددت وظائف وأدوار للإثنولوجيا الاستعمارية تتمثل في المساعدة - وإن كانت غير معلنة ومصرح لها - على تعميق التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وجعل المجتمع الجزائري يتبنى إطارا ومنظومة قيميين جديدين وهذا لا يتسنى إلا بمعرفة الخصائص الثقافية الرمزية للمجتمع الجزائري والقضاء عليها. فالإيديولوجية الاستعمارية سعت إلى توظيف إنتاج معرفي حول المجتمع الجزائري وأطره الثقافية الرمزية من اجل تخطي العقبات التي كانت تواجهها هذه الإيديولوجية لكي تتمكن هذه الأيديولوجية من أن تفرض نفسها على المجتمع الجزائري. فاللجوء إلى العنف المنتظم والمكثف لم يؤد إلى استسلام هذا المجتمع الذي نقل مجال المقاومة نحو الأمور الثقافية الرمزية. ولما كان الأمر كذلك، فإن السلطات الاستعمارية أرادت وسعت إلى تجنيد فروع معرفية لتواجه بها المقاومة. هذه المقاومة الثقافية الرمزية التي أبداها المجتمع الجزائري نحو المشروع الكولونيالي، واتضح جليا لدى المستعمر أن الاستراتيجية الكولونيالية المعتمدة على القوة العسكرية من أجل إخضاع الجزائريين، رغم أهميتها غير كافية، حيث ظهرت حدود النظرة العسكرية، مما يدفع إلى ضرورة البحث عن ما من شأنه أن يؤدي الى تغيير جذري للمجتمع الجزائري من الداخل. إن محاولة التغيير الجذري هذه تمر أساسا عن طريق معرفة الآخر، أي الجزائريين، ولا يتم ذلك إلا بإخضاعهم للتحليل ومحاولة الفهم " لقد كان الجيش الكولونيالي

في حاجة إلى معرفة من يحارب، ومن أجل ذلك يتم إنتاج معرفة خاصة بالمناطق التي أبدت استتبسا لا في مواجهته". (Lucas & Vatin, 1976, p. 11)

وإذا كانت إرادة المعرفة هذه (عبارة لميشال فوكو) تتكفل بها في البداية ما يعرف بالانثوغرافيا العسكرية خاصة مع ما عرف بالمكاتب العربية، فإنه بعد 1871، يسلم شاهد معرفة المجتمع الجزائري إلى الأكاديميين المدنيين الذين قدموا من الجامعات الفرنسية، ويمثلون الإثنولوجيا الأكاديمية، ويسعون إلى القيام بدراسات حول المجتمع الجزائري بهدف فهم لماذا يقاوم هذا المجتمع مسعى يزعم أنه يريد أن يدمجه في الحضارة والتقدم ثم العمل من أجل إنجاح المشروع الاستعماري ثقافيا ورمزيا. وانطلاقا من كل هذا يأتي تساؤل اشكاليتنا المهيكل لهذه الدراسة: كيف وظف المشروع الكولونيالي فرعا علميا اجتماعيا، ألا وهو الإثنولوجيا الجامعية في المواجهة الثقافية مع المجتمع الجزائري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، نصيغ هذه الفرضية:

فرضية الدراسة: أدى اللجوء إلى الإثنولوجيا الأكاديمية من طرف المستعمر إلى إنتاج صورة نمطية خاطئة عن المجتمع الجزائري اتسمت بالسطحية والفولكلورية، وذلك من أجل الحط من قيمه في المواجهة الثقافية.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية والتحقق منها لجأنا إلى عينة من الكتابات التي لها علاقة بأهداف بحثنا، والتي تتمثل في معرفة خصائص ومميزات إنتاج فرع معرفي يدعي أنه فرع معرفي بآتم معنى الكلمة، لأن المنتسبين إليه هم جامعيون، ويتعلق الأمر بالإثنولوجيا الأكاديمية في العهد الاستعماري. واعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي. أما تقنية البحث المعتمدة في هذه الدراسة، فهي تقنية تحليل المحتوى او المضمون .

1. تحديد المفاهيم

1.1. تحديد مفهوم الإيديولوجيا:

هناك تحديدات عديدة ومتنوعة لمفهوم الإيديولوجيا. ونعتمد نحن في هذه الدراسة على التحديد الذي قدمه البروفيسور دينكين ميتشيل والذي جاء على النحو الآتي: " أول من استعمل هذا الاصطلاح الفيلسوف ديستات ترسي (Destutt Trac 1836 - 1755) في كتابه عناصر الإيديولوجيا. يعني ترسي بالإيديولوجية علم الأفكار أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ التي يحملها الناس، هذه الأفكار التي تبني منها النظريات والفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع. وانتشر استعمال هذا الاصطلاح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب بل النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يعبر عن مواقف الأفراد حول العالم والمجتمع والإنسان. وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة

على الأفكار والعواطف والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيتها. والإيديولوجية السياسية هي الأيديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث يؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات العناصر الأخرى والإيديولوجيات السياسية التي تؤمن بها الفئات والعناصر المختلفة في المجتمع دائما ما تتضارب مع بعضها بعضا أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع. لكن جميع الأيديولوجيات تكون متشابهة في شيء واحد ألا وهو أسلوبها العاطفي وطبيعتها المحركة لعقول الجماهير.

تعتبر الأيديولوجية بصورة عامة عن افكار يعجز العلم الموضوعي برهان حقيقتها وشرعيتها. لكن، قوة هذه الافكار تظهر من خلال نغمتها العاطفية وتكتيكها المحرك للجماهير والذي يتناسب مع الحدث الاجتماعي الذي ترمي القيام به. إن المفهوم الماركسي الأيديولوجية يعبر عن شكل وطبيعة الأفكار التي تعكس مصالح الطبقة الحاكمة التي تتناقض مع طموحات وأهداف الطبقة المحكومة خصوصا في المجتمع الرأسمالي. ويحدد البروفيسور كارل مانهايم... معنى الأيديولوجية في كتابه الأيديولوجية والطوباوية الذي نشره عام 1936 فيقول انها الأفكار المشوهة التي تطلقها الطبقة الحاكمة لتحافظ على النظام الاجتماعي الحالي أو النظام الاجتماعي السابق أو هي التعبير الفكري لجماعة من الجماعات وهذا التعبير يساعدها على تحقيق اهدافها وطموحاتها". (دينكين، 1981، الصفحات 121-122)

وكما نرى، فإن هذا التحديد لمفهوم الأيديولوجيا يتناسب تماما مع ما كانت تهدف إليه السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من خلال انظمتها المعرفية التي كانت تزعم انها انظمة تطغى عليها الاعتبارات العلمية، في حين أنها في خدمة المشروع الكولونيالي .

2.1. تحديد مفهوم الإثنولوجيا:

يعرفها معجم العلوم الاقتصادية والاجتماعية على النحو الآتي: " الإثنولوجيا. كلمة مشتقة من الاغريقية ethnos وتعني " شعب"، و "logos"خطاب". تحليل مقارن لمختلف المجموعات البشرية التي تعيش في المجتمع وبين ثقافتها؛ ونجد أن الانجلوساكسونيين يسمونها انثروبولوجيا اجتماعية وثقافية، تستعمل الإثنولوجيا نتائج الإثنوغرافيا.

انثوغرافيا. كلمة مشتقة من الإغريقية وتعني " شعب"، و" graphein" وتعني دراسة وصفية للمجموعات البشرية في خصوصياتها". (Piriou, 1999, p. 51)

عندما نتوقف عند هذا التحديد العام للإثنولوجيا فإنه لا يظهر لنا ان هذا الفرع المعرفي الذي يدعي ظاهريا انه يهتم بدراسة الأجناس البشرية سيما في مقوماتها الثقافية، والمقارنة فيما بينها، لكن هذا المسعى العلمي ظاهريا يغطيه مسعى غير ظاهر للإثنولوجيا والمتمثل في الاهداف التي رافقتها واستندت

المها منذ نشأتها، وهي اهداف متعلقة ليس بإرادة معرفة علمية موضوعية ولكن بأهداف أيديولوجية وبمصالح معينة. ان الحديث عن المكانة العلمية للإنتولوجيا لا يزال محل نقاش الى اليوم بين مؤيد ومدافع عن الطابع العلمي لهذا الفرع المعرفيد وبين معارض لذلك. والذي لا يرى فيها إلا مجرد أيديولوجيا وجدت لخدمة اهداف غير الأهداف العلمية، بل يرى فيها انها تقيم نوعا من التراتبية الثقافية، عندما تجعل من الثقافة الأوروبية خصوصا، والثقافة الغربية الثقافة والمعيار والمقياس الذي يقاس به كل شيء، في حين انها لا ترى في ثقافات غير الثقافة الغربية مجرد فولكلور لا يرقى إلى مستوى هذه الثقافة الغربية، اي انها ثقافة بدائية أقرب الى الحالة الطبيعية.

مما يدفعنا إلى القول مع جون كوبون "... إن الطابع العلمي لعلم الاجناس (الإنتولوجيا) يمكن ان يكون محل نقاش: فالتطورية الساذجة للقرن التاسع عشر، وغياب الانشغال المنهجي لدى المؤسسين، والطابع الخليط في نهاية الأمر للتقليد الخاص بالفرع تؤكد كلها الدور الهام للعوامل الإيديولوجية وغير العلمية في نضج هذا الفرع وتطوره.. وحتى من الناحية الرمزية، فإن الإنتولوجيا لها علاقة مع هيمنة الثقافة الغربية، منذ نخاسة العبيد الى غاية الغزوات الاستعمارية، منذ فرض الثقافات المكتوبة إلى الإبادة الإثنية. لكن، مجمل هذه العوامل أنتج منذ البداية تفكيرا فلسفيا ثم تاريخيا اجتماعيا يساءل حول الهيمنة، الغيرية، نقد الحركية التي تدعي الطابع الحضاري وتقتح أساليب التمثل التي تتميز عن الاحكام القيمية السائدة". (Copans, 1996, p. 30)

وكما نلاحظ لاحقا، فإن هذا التحديد الإيديولوجي للإنتولوجيا هو الذي ساد مع الإنتولوجيا الاكاديمية التي سادت في جزائر الاستعمار والتي سعت إلى تشويه صورة الجزائريين في كل مناحي الواقع الاجتماعي من حياتهم.

2. الإنتولوجيا الأكاديمية في الجزائر المستعمرة:

بعد حسم الصراع العسكري لفائدة العسكري -مستعمر (colon soldat) يبعد هذا الأخير لفائدة المدني - مستعمر للإشراف على إدارة الشؤون الجزائرية. عملية الانتقال من واقع يصبح يحتل فيه صدارة تسيير الواقع الجزائري المدنيون، رافقها أيضا انتقال من مركز نقل الاهتمامات المعرفية المتعلقة بالبنية الاجتماعية الجزائرية وكيفية تمفصل علاقتها، إذ أن أول مؤشر على مستوى إنتاج المعرفة الاجتماعية يتمثل أساسا في تغيير فاعلوا ومنتجوا هذه المعرفة، التي تصبح تركيبتهم الاجتماعية تتكون بالدرجة الأولى من الجامعيين الذين ليست لهم أية علاقة بالتكوين العسكري.

إن اقتحام الميدان المعرفي الاجتماعي لجزائر الاستعمار من طرف الأكاديميين، أي الذين حصلوا على تكوين جامعي كلاسيكي، يفرض ضرورة مسائلة إنتاجهم المعرفي حتى تعرف السلطات الاستعمارية

هل كان لإنتاج هؤلاء الأكاديميين، التي لا بد من الإشارة إليه أنهم كانوا كلهم قد حصلوا على تكوينهم بالميتروبول، وقعا وأثرا تستفيد منه فيما بعد. وللإجابة على هذه التساؤلات تفرض علينا تحليل مميزات وخصائص هذا الإنتاج المعرفي الاجتماعي حول الواقع الجزائري انطلاقا من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وما هي توجهاته العامة وميدان وحقل اهتمامه؟ مع الإشارة إلى أنه لجأنا إلى مصطلح، إتنولوجيا أكاديمية، وهذا مرتبط أساسا بالتركيبية الاجتماعية – الجامعيين، التي مارست هذا النشاط المعرفي إذ يراد – فرضا – أن يكون كل إنتاج معرفي من فاعلين تلقوا تكويننا أكاديميا، يمر على مصفاة التحليل العلمي الموضوعي الذي يحاول التطوع أو على الأقل تلطيف الشحن القيمي والمعيارية.

1.2. الخصائص العامة للإتنولوجيا الأكاديمية:

لا يمكن الحديث عن خصائص ومميزات هذه الإتنولوجيا الأكاديمية دون معرفة السياق العام الذي أصبح يميز الواقع الكولونيالي الجديد، إذ أن هذا السياق له عمق وأثر على تهيكل وتموضع الحقل المعرفي الاجتماعي.

يمكننا القول إن الوضع الجديد المتمثل في ترسيخ السيطرة الاستعمارية يتم بلورته من طرف المجتمع المسيطر في ما يمكن تسميته بالسياسة الفلاحية الاستعمارية القائمة أساسا على مصادرة الأراضي الفلاحية للجزائريين وتوزيعها على المعمرين وذلك حتى "يضمن سيادة السلطة المسيطرة والمصالح الاقتصادية لرعاياها". (Bourdieu, 1970, p. 106): أي أن الاستعمار يكرس واقعا جديدا قوامه مرتكز على إبعاد الجزائريين من كل إمكانية تملك لكل ملكية عقارية، وهذا يمكن فهمه إذا عدنا إلى المنطق المؤسس للتشكيلة الاجتماعية الفرنسية في القرن التاسع عشر، "...لكنها تسيطر فيها الرأسمالية، ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخاصة الأرض في الفلاحة". (Addi, 1985, p. 57)

إن مصادرة الأراضي الفلاحية للجزائريين يصبح الواقع المميز للسياسة الكولونيالية، هذا الواقع الذي تزداد حدته خاصة بعد القضاء وقمع انتفاضة المقراني: "فمن تلك الفترة، أي بعد القضاء على ثورة 1871، قررت السلطة الفرنسية في 1872 مصادرة جميع أراضي المتمردين لفائدة الدولة والمعمرين (2.640.000 هكتار)". (لشرف، 1983، صفحة 73): إذن هو سياق تحطيم الأساس المادي – الملكية العقارية – للمجتمع الجزائري.

إن نزع ومصادرة الأراضي الفلاحية للجزائريين ارتكز على ترسانة تشريعية متمثلة أساسا في نسق قانوني هدفه الأساسي التحطيم الهائي لبنيات المجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد ولهذا الغرض يتم

إصدار: "القوانين العقارية الكبرى خاصة الإقامة الجماعية*", القرار المشيخي الصادر في 1873، وضعت من طرف الذين كانوا ورائها كأدوات لتفتيت البنيات الأساسية للاقتصاد والمجتمع. " (Bourdieu, 1970, p. 186)

وهدف القوانين العقارية الكبرى التي ارتكزت عليها ليس فقط السياسة الفلاحية الاستعمارية، بل النسق السياسي الاستعماري بعد تكريس الهيمنة العسكرية، لم يقتصر على تعويض المعمر مكان الساكن الأصلي على رأس الملكية العقارية بل كان الأمر أبعد من ذلك، حيث بالإضافة إلى تحطيم الأساس المادي للجزائري من خلال مصادرة الأراضي الصالحة للفلاحة خاصة، بل يسعى المجتمع المسيطر على تجريد الجزائري من الأساس الرمزي والعاطفي الذي كان يربطه دوما بالأرض، أي أن الاستعمار عمل على إفقاد المعالم التي كان يتماثل إليها الجزائري، حيث كانت تعتبر العلاقة بين الجزائري والأرض الأساس الذي تنطلق منه كافة العلاقات الإنسانية التي تعبر الواقع الاجتماعي: "إن الطابع الخاص للعلاقات بين الأشخاص لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى الأسلوب الخاص للعلاقة بين الإنسان والأرض، التي يؤسسها والتي يتأسس على أساسها" (Bourdieu, 1970, p. 89)

نستنتج من هذا أن كل التنظيم الاجتماعي المميز لجزائر القرن التاسع عشر كان مرتكزا على العلاقة بالأرض الزراعية، حيث كان منطق العلاقات الاجتماعية في ضروها السلوكية والشعورية يجد له مصدرا في الرباط الشبه ديني الذي كان يقيمه الجزائري مع الأرض، وهذا كان بمثابة عقبة في وجه المؤسسة الاستعمارية التي ستبتكر أدوات قانونية كانت بمثابة "آلة حربية" (Bourdieu & Sayad, 1964, p. 16) لا تقل، بل هي أكثر خطورة من اللجوء إلى استعمال القوة ضد الجزائريين: "القرار المشيخي هو بالفعل الآلة الحربية الأكثر فعالية التي يمكن تصورها ضد الحالة الاجتماعية للسكان الأصليين، كما يعتبر أقوى وأخصب أداة وضعت بين أيدي المعمرين." (Bourdieu & Sayad, 1964, p. 16)

بعد هذا الاستطراد نصل إلى القول إن السياق العام الذي ستواجهه الإثنولوجيا الأكاديمية يتسم بسيطرة الخطاب والممارسة القانونيتين، إذ يصبح المستوى القانوني نظرا لارتباطه الوثيق بالتوجه الجديد للسياسة الاستعمارية المدنية المرتكزة على المصادرة الواسعة للأراضي الفلاحية الجزائرية، الفئة المركزية والأساسية التي تهيكل كل النشاط الاجتماعي بما فيه النشاط المعرفي. إذ يصبح الفرع القانوني من الناحية المعرفية، الفرع الذي يحتل صدارة الحقل المعرفي الاجتماعي بما فيه النشاط المعرفي. وذلك لكونه الفرع الذي سيصبح الأداة العملية – يسمح بإنتاج المواد القانونية – التي يتم بواسطتها تكريس الإيديولوجيا والممارسة الاستعماريين. هكذا تنطلق الدراسات الإثنولوجية في الجزائر في سياق معرفي مهيكول ومحدد بالتوجه الجديد للسياسة الاستعمارية، يتربع فيه الفرع المعرفي القانوني على عرش الإنتاج

المعرفي الاجتماعي، إذ يمكن القول أنه لم يتم استغلال وتثمين الإرث المعرفي للعسكريين الذي يسعى بالإنثونوغرافيا العسكرية حيث انطلقا من 1871 "مركز الاهتمام يقع داخل المغامرة الكولونيالية ذاتها، أي تلك المتعلقة باسترجاع الأراضي واستغلالها فلاحيا والصعوبات التي يتم مواجهتها، إذ يصبح الموضوع الأساسي ليس الساكن الأصلي ولكن المستعمر، إذ يصبح الاهتمام الذي يعطى له الأولية، وفي هذا الشأن يتم اللجوء إلى مختصين في القانون بصفة مكثفة، متمثلة في ربط الأحداث بدلالة المهمة الفرنسية والأفراد الذين يساعدون على تحقيقها." (Lucas & Vatin, 1976, p. 22)

إذن يمكن القول إن أول وأهم ميزة أساسية للإنثولوجيا الأكاديمية هو أن انطلاقتها تتم وتندرج ضمن علاقات قوى جديدة مزدوجة للواقع الكولونيالي، علاقات القوى المزدوجة متمثلة في تكريس - انتصار الهيمنة الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى، علاقات قوى خاصة بالواقع الكولونيالي ذاته والمتمثلة أساسا في إبعاد العسكري - مستعمر لفائدة طرف أكثر تشددا في مواقفه الاستعمارية وهم المدنيين، والترسيخ النهائي للإيديولوجية الاستعمارية (Le colonisme) كان "...لبذور الإيديولوجية الحقوقية التي اهتمت بمسألة علاقة الملكية العقارية في الأرض المستعمرة، وصيغ الحصول عليها واستغلالها..." أثرا كبيرا في السيرورة الجديدة. وقد كان لانتصار التوجهات القانونية بعد سنة 1880 إنعكاسات خطيرة على المجتمع الجزائري ليس فقط على المستوى السياسي العسكري، حيث تم القضاء على مختلف الانتفاضات الشعبية سيما انتفاضة المقراني في 1871، بحيث أنه من بين عناصر السياق العام الذي ظهرت فيه هذه الإنثولوجيا الأكاديمية كانت هناك خاصية اعتبرها الجزائريون بمثابة نكبة على حياتهم ولا أدل على ذلك أنهم سموها بـ ((النقمة)) ويتمثل الأمر في إصدار قوانين الحالة المدنية التي صدرت في 23 مارس 1882، والتي أدت إلى تمزيق النسيج العائلي الجزائري، وأدت إلى مزيد من الإهانة للجزائريين خاصة فيما يخص الأسماء التي تحط من قيمتهم وهذا ضمن استراتيجية إذلال واسع النطاق للجزائري.

وجدنا أيضا الجانب الثقافي الذي سيعرف هو الآخر ((ضربات)) خطيرة من خلال إبعاد اللغة العربية من نظام التعامل الإداري واحلال مكانها اللغة الفرنسية لتصبح بذلك اللغة العربية في مرتبة دونية في بلادها وسط شعب يتكلم بها منذ قرون، بالإضافة إلى فرنسة المحيط الاجتماعي الجزائري في كل المستويات. ولم يعد هناك تعامل باللغة العربية إلا في مجالات ضيقة. حتى الدين الإسلامي عرف هو الآخر هجمات متكررة من طرف المستعمر تهدف كلها إلى إبعاده من حياة الشعب الجزائري، حيث أدركت السلطات الاستعمارية أن الدين الإسلامي عامل توعية خطير على استمرار تواجدها، فسعت إلى محاربته بكل الوسائل والكيفيات. أما من الناحية الاقتصادية، فعرفت الجزائر تحطيم أساسها المعيشي المتمثل

في الأراضي الفلاحية التي تمت مصادرتها، بل لم يكتف الاستعمار بهذا، بل عمد إلى تجويع الشعب الجزائري، وهو الذي لم يعرف مجاعات من قبل تواجد الاستعمار الفرنسي. وعلى العموم، فإن السياق العام الذي سيميز هذه الإثنولوجيا الأكاديمية التي يدعي ممثلوها أنهم حاملين لزرعة إنسانية سان سيمونية، هو سياق استمرار الغزو وزيادة وتيرته لأنه لم يعد مقتصرًا على البعد العسكري الذي تخلى عن كل شرف، مثلما أشار إلى ذلك فرانسوا ماسبيرو في كتاب هام تحت عنوان: "شرف سانت أرنو الضائع"، بعد الممارسات اللإنسانية التي لجأ إليها مع فضائع حرق البشر والحيوانات والأشجار، بل أصبح هذا الغزو بالأساس غزوا ثقافيا ورمزيا وفكريا مس اللغة، الدين، العادات والتقاليد الجزائرية، واردة التفرقة بين العنصر العربي والعنصر الأمازيغي. وكذلك نشر الرذيلة والفساد في أوساط الشعب الجزائري، إلى غيرها من المظاهر الخطيرة التي أقحم فيها الاستعمار الفرنسي الشعب الجزائري. وهذا السياق ذاته الذي رافق هذه الإثنولوجيا الأكاديمية التي حاولت أن تكرسه فكريا ولم تقم بإدانتها بل روجت له ودعمته وهو الذي طبع خصائصها واتجاهاتها العامة فيما بعد.

إذ يصبح الإنتاج المعرفي الاجتماعي الأكاديمي يقوم على صياغة قوالب نمطية (Stéréotypes) وصور سطحية تجعل رهان الإنتاج المعرفي حول الجزائريين متمثل في الخطاب الذي يبني حولهم: "لم تعد هناك حاجة كبيرة تستدعي معرفة هذا الجزائري الذي تم إخضاعه... لا داعي للتعمق إذ أن الجانب "السطحي" للمسلم كاف لتفسيره. إذ ما أصبح بهم الآن هو أقل الساكن الأصلي في حد ذاته، مما يمكن أن ينال حوله. إذ يختفي الجزائري لفائدة مظهره، لفائدة الصورة التي كانت تريد الأغلبية الكولونيالية إعطائها عنه." (Lucas & Vatin, 1976, p. 26)

2.2. الصورة التي قدمتها الإثنولوجيا الأكاديمية عن الجزائريين:

لقد أصبح الجزائري في منظور الإثنولوجيا الأكاديمية الناشئة موضوعا مجردا، أي هو موضوع مبني انطلاقا من مقولات محددة مسبقا تحديدا إيديولوجيا وسياسيا. كما أن الصورة التي كونتها الإثنولوجيا الأكاديمية عن الجزائري، خاصة في المرحلة 1871 - 1919، هي صورة كانت تهدف من خلالها تحطيم البنيان الثقافي والرمزي للجزائريين، خاصة ذلك الإرث ذو الأصل غير الأوربي (العربي الإسلامي أساسا)، هذه الصورة تقوم أساسا على تقديم الجزائريين في شاكلة برابرة (Barbares) ومتوحشين ومتخلفين حضاريا، (خاصة العنصر العربي)، هذه الصورة "التي يمكن اعتبارها ليست بعيدة عن الطرح العنصري والإثنومركزية، كانت تريد صياغة تنظير للظاهرة الكولونيالية عن طريق "...نظريات المجتمع المتخلف" و"العرق المتوحش" و"مستوى نصف الحضارة..." (الذواوي، 1985، صفحة 461)

وهذا ما يجعل هذه الإثنولوجيا فلكلورية "...تبحث قبل كل شيء عما يؤكد نظرية "الغرابية والتوحش والتخلف" فلم تهتم سوى بظواهرات ومناطق هامشية وغير نموذجية..." (الذواوي، 1985، صفحة 461) ناهيك عن الطابع الفلكلوري لهذه الإثنولوجيا يجعلها تنغرس وتصب في طرح تطوري يبرز الجانب التفوق للحضارة الأروبية والجانب الجد متخلف للحضارة العربية الإسلامية لكونها المجال الحضاري الذي تنتهي إليه الجزائر "المجتمع البربري (Barbare) تعارضه الحضارة العصرية – اقتصاد متفوق، أنماط حياة متفوقة، أشكال تفكير، واعتقاد متفوقة" (Lucas & Vatin, 1976, p. 30)؛ أي أن الهدف الأساسي من التوجه الفلكلوري للدراسات الإثنولوجية الأكاديمية هو إبراز الاختلاف، الذي يدرك على أنه وراثي بين الحضارة الأروبية والحضارة العربية الإسلامية: "موضوع الاختلاف الذي تم التطرق إليه من قبل، يتطور ويتعلقن" (Lucas & Vatin, 1976, p. 30) مع هذه الإثنولوجيا التي تنطلق من نقد الواقع الجزائري وتشويهه انطلاقاً من النموذج الأروبي المختلف تماماً عن النموذج الجزائري لأسباب تاريخية موضوعية تغاضت عنها الإثنولوجيا الأكاديمية بسبب موقعها من ظاهرة الاستعمار، حيث لم توضع أبداً هذه الظاهرة موضوع سؤال. إن اتجاه البحث يسير في طريق البحث عن السبل التي تضمن الاستمرار لهذه الظاهرة." (وقيدي، 1983، صفحة 177)

على المستوى المهجي، فإن هذه الإثنولوجيا لجأت إلى أسلوب المقارنة، نظراً إلى الأسس التي ارتكز عليها منحها العام – الفلكلور- حيث تريد تحليل الواقع الجزائري منطلقاً في ذلك من "...إنكاره والاندهاش منه والتساؤل حول شذوذه..." (الذواوي، 1985، صفحة 459)

أي أنها تنطلق من أحكام قبلية قيمة تجعل هذا الواقع أو تريد أن تبرزه على أنه واقع سلمي، مقابل واقع آخر إيجابي حضارياً وتاريخياً وهو الواقع الأروبي الذي حمله للجزائر –الفرنسيين، والهدف من اللجوء إلى المقارنة – منهجياً هو هدف سياسي إيديولوجي مرتبط بعملية التحطيم الثقافي أساساً للجزائري، واعتبار أن المهمة الحضارية هي موضوعياً ومعرفياً لا يمكن أن يكون فاعلوها إلا الأوروبيين – الفرنسيين – في حالة الجزائر. إذ أن الجزائري غير قادر موضوعياً على القيام بأي تغيير: "المجتمع الجزائري، يعلن على أنه متخلف. الفرنسي يمثل بالمقابل النموذج الوحيد لكل التطورات الممكنة." (Lucas & Vatin, 1976, p. 36) أسلوب المقارنة أيضاً حاول إضفاء مرجعية لاتينية للتاريخ والواقع الجزائري خاصة قبل ما سمي من طرف الإيديولوجية الكولونيالية بالاحتلال العربي الإسلامي الهتمي والظلامي الذي كسر وفكك في نظرها الانسجام الذي كان يميز العلاقات بين السكان الأصليين – والمتوافدين إلى الجزائر من رومان، إغريق... الخ. بهدف نقل الحضارة اللاتينية، إن تكسير هذا الانسجام حسب الإثنولوجيا الأكاديمية من طرف العرب الغزاة، منع السكان الأصليين من التقدم والتطور الذي

كان يمكن تحقيقه لو بقوا في المجال الحضاري اللاتيني. هذا يجعل الإثنولوجيا الأكاديمية تطور أعمالها في اتجاه ما سمي. "بالأسطورة القبائلية" (Le mythe Kabyle) الذي انطلق مع الإثنوغرافيا العسكرية، حيث حاولت الدراسات الإثنولوجيا مواجهة "الظاهرة البربرية"، التي هي في نظرهم أكثر استعدادا لقبول ما تحمله الحضارة الأوروبية من قيم تقدمية...الخ.

لقد بدأ الاهتمام بمنطقة القبائل مبكرا مع الإثنوغرافيا العسكرية سيما مع الدراسات التي قام بها أوجان دوماس (1803-1871) الذي قام بدراسات حول منطقة القبائل جمعها في مؤلفين هامين تحت عنوان: "La grande Kabylie études historiques" والذي صدر سنة 1847 وألفه مع بول ديودوني فابار، والمؤلف الثاني تحت عنوان: "La Kabylie" الذي ألفه سنة 1857، والذي تطرق فيها إلى تاريخ منطقة القبائل وعادات وتقاليد وأخلاق سكان هذه المنطقة بهدف البحث عن ما يميزهم عن باقي سكان الجزائر الآخرين وإيجاد ارتباط تاريخي مع التواجد اللاتيني في الجزائر بهدف تمييز هذه المنطقة عن غيرها من المناطق الأخرى، وجعلها أكثر استعدادا لقبول الاستعمار الفرنسي. في هاذين المؤلفين يظهر انشغال رئيسي عند دوماس ألي، وهو دراسة المجتمع الجزائري بغية التعرف عليه من أجل القضاء على كل محاولة للوقوف ضد الهيمنة الاستعمارية.

حيث يشير دوماس صراحة إلى ذلك في الإهداء الذي قدمه للمارشال بيجو، الحاكم العام للجزائر عند صدور كتاب الصحراء الجزائرية، حيث كتب يقول: "لو لم تكن بعض الأعمال التي هي من نفس الطبيعة التي تم القيام بها في مقاطعة وهران، قبل الغزو، والتي لم تكنها كثيرا المعرفة الحقيقية للبلاد، ولم تكن الرحلات العديدة التي حصل لي الشرف أن أقوم بها رفقتهم، سيدي المشير، ولو لم تكن ثماني سنوات أمضيها وسط العرب، إثنان منها بصفتي ممثلا لفرنسا بمعسكر، لدى الأمير عبد القادر، ولو لم تكن هناك دراسة ثابتة حول أخلاق السكان الأصليين ومعرفتنا المألوفة للغتهم، إن لم تكن كلها كافية من أجل الوصول إلى نتيجة تحمل حقيقة حسابية، على الأقل يمكننا أن نأمل أن هذه التجربة الطويلة ستساعدنا كثيرا في أن نتجنب أي خطأ فادح". (Laurent, 2008, p. 522)، أما عن الخطأ الفادح فيتمثل في ظهور (...أمير عبد القادر آخر سيثير ضدنا الجماهير بإسم الدين والجنسية المهديين. إن دراسة البلد واستخراج الإحصائيات سيسمح لنا من دون شك من أن نتجنب الوضع المحتمل (Laurent, 2008, p. 518). وهذا يدفعنا إلى أن نشير مع الأستاذ عبد الرزاق جلاي: "أحست السلطة الاستعمارية بحاجة إلى دراسات اجتماعية قصد استدامة هيمنتها لتمايز الشعب الجزائري عنها في تاريخه وثقافته ودينه ولغته، مما فرض عليها معرفته." (جلاي، 1990، صفحة 15)، لكن الإثنولوجيا الأكاديمية أرادت أن يكون تمايز بين أفراد الشعب الجزائري ذاته من خلال تركيزها على ما سمته بالظاهرة القبائلية.

حيث تواصل الاهتمام بمنطقة القبائل مع الإثنولوجيا الأكاديمية سيما مع جون سيرفي الذي دافع عن المشروع الكولونيالي بأفكاره وحتى بالسلاح عندما انخرط بالجيش الفرنسي خلال ثورة التحرير، حيث نشر مقالين حول ما سماه بالحضارة والموسيقى والشعر الأمازيغيين، وهو يعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الحضارة وجدت ولا تزال موجودة عبر العديد من التجليات في المرحلة الراهنة: " فهذه الحضارة لم يتم مناقشتها لأنه لم يتم دراستها... إلا أنها موجودة فعلا بتجلياتها الحاضرة وفي ماض يرتبط بحضارات البحر المتوسط. " (Servier, 1952, p18)

وعلى العموم، فإن النتائج التي توصل إليها جون سيرفي تتمثل في حالة الاستمرارية لما سماه بالحضارة البربرية مع الحضارة المتوسطية وهو يندرج في ذلك مع الإثنولوجيين الذين سبقوه والذين كانوا دائما يحاولون إيجاد نقطة تواصل بين الحضارة الأمازيغية والحضارات اللاتينية السابقة والهدف من هذا تبرير التواجد الاستعماري الفرنسي، بإعتباره مرحلة تعيد ربط الجزائر بإطارها الحضاري الطبيعي الذي يراه هذا الاستعمار فيما يسميه بالحضارة المتوسطية، التي أبعدها عنها زعما من المستعمر الحضارة العربية الاسلامية: " تتقاسم الحضارة التقليدية الجزائرية مع الحضارة المتوسطية القديمة نفس العنصر الروحي الثقيل وحصتها في الإرث المشترك التي عرفت كيف تحافظ عليه جيدا من خلال احترامه أكثر. " (Servier, Tradition et civilisation berbers, 1985, p. 6)

وكانت الإثنولوجيا الأكاديمية الاستعمارية تعتبر أن منطقة القبائل يمكن أن تتفاعل إيجابيا مع الاستعمار الفرنسي الذي يجد امتدادا له في الإرث الحضاري اللاتيني، حيث كان للتواجد أو المرور الحضاري اللاتيني أثرا كبيرا على بلورته، إذ كانت ترى الإثنولوجيا الأكاديمية أن ثمة هناك تشابه بين قيم البربر (Berberes) والقيم اللاتينية التي يهدف التواجد الفرنسي في الجزائر إلى إرجاعها لأولئك الذين يستفيدون من عودتها - الأمازيغ - كل هذا كان الهدف منه ترسيخ الإيديولوجية الاندماجية التي انطلقت خاصة مع الجمهورية الثالثة والتي واكبت انطلاق الإثنولوجيا الأكاديمية.

هذه هي عموما المميزات والخصائص التي ميزت الإثنولوجيا الأكاديمية وهي خصائص ومميزات محددة أساسا من اعتبارات سياسية وإيديولوجية والتي تعمل (هذه الإثنولوجيا) على خدمتها، حيث تكون هذه الإثنولوجيا في توافق وانسجام تام مع المستوى السياسي والإيديولوجيا التي يعبر عنها وبالتالي تكون لها نفس الوظيفة الاستراتيجية، (رغم عدم تصريح بذلك علانية من طرف فاعليها) التي كانت تهدف إليها الإثنولوجيا العسكرية: " إن الخطابات السابقة للإثنولوجيا الأكاديمية يتم العودة إليها من طرف السياسيين بهدف إيجاد فيها أسلحة من أجل طابع منتظم لعملية التفرقة، أي المساعدة في إرساء النظام الكولونيالي. " (Lucas & Vatin, 1976, p. 46)

3.2. مواضع اهتمام الإثنولوجيا الأكاديمية:

يرتبط "اختيار" المواضيع بالنسبة لهذه الإثنولوجيا بالسياق السياسي والإيديولوجي الناتج عن بسط الهيمنة الاستعمارية على المجتمع الجزائري وهو سياق تحدده أساسا الجدلية تقدم – تخلف. إن تخلف المجتمع الجزائري في منظور الإثنولوجيا الكولونيالية يرجع إلى عوامل معينة تكمن لدى المجتمع الجزائري وأن كل إرادة تغيير – تقدم – تستدعي مس هذه العوامل من خلال تغيير نظام التمثلات والإدراكات الخاص بها، بالإضافة إلى تغيير الآليات التي يخضع لها سيرها، الشيء الذي لا يمكن أن يأتي إلا باقتحام هذه العوامل واخضاعها لمحك الدراسة والتحليل أي باختصار جعلها موضوع اهتمام "علمي" إذ تحدد في هذا السياق الإثنولوجيا الكولونيالية الأكاديمية ثلاثة مواضع أساسية تراها أسباب في بقاء الطابع التوحشي – اللاتقدمي للمجتمع الجزائري، هذه المواضيع تتمثل المادة الأساسية التي ستعمل عليها الإثنولوجيا الأكاديمية وهي:

1.3.2. المرأة:

وهذا من خلال التركيز على الوضعية التي كانت تراها هذه الإثنولوجيا بأنها مزرية، وضعية تقدم المرأة الجزائرية على أنها تدرك في الثقافة الجزائرية بأنها شيء (objet) بعيدا عن دائرة النشاط الاجتماعي، إذ ينحصر دورها في مستوى بيولوجي فقط، إن تقديم هذه الصورة عن المرأة كان يراد منه جعل كل التنظيم الاجتماعي ومختلف الأنساق التصورية التي تهيكله محل الاهتمام لهذا تكون الدراسات الإثنولوجية "كلها أو تقريبا لا تتعدى المظاهر، مثلما تتقاسم كلها نفس الرأي. المرأة تابعة، ذات مكانة سفلى، في حالة شبه – قن بالنسبة للرجل". (Lucas & Vatin, 1976, p. 31) أي لا تملك مصيرها بيدها، في حين مجال نشاطها جد ضيق: "...فهي إنسان تابع، مهيمن عليه، فاقد لقدرة القرار ولحق التحرر والتقدم الاجتماعي ولكنها تنشط عالما خاصا ضيقا ولكنه سحري...أيام الحفلات والأعياد، وفي الحمام وداخل البيت." (الذواوي، 1985، صفحة 460)

2.3.2. السكن:

إذ ترى الإثنولوجيا الأكاديمية أن أنماط السكن للجزائريين وأشكالها هي مؤشر حقيقي عن حالة تخلفهم وتوحشهم وبعدهم عن المدينة، ومما يزيد بعد الجزائريين عن المدينة والتحضر هي حالة الترحال الدائم مثلما يوضح ذلك "أوغستان برنار" (Augustin Bernard) في دراسته 'Evolution du nomadisme en Algérie 1906'. ويمكن أيضا أن نجد هذا الاهتمام لموضوع السكن من خلال الأطروحة

المقدمة لنيل الدكتوراه من طرف اميل ماسكوراى تحت عنوان: تكون المدن عند السكان الحضر في الجزائر. قبائل جرجرة، شاوية، الأوراس، بني مزاب، حيث " يستهل ماسكوراى أطروحته بمدخل تاريخي يتطرق فيه إلى أصول سكان إفريقيا، مع الإشارة إلى أنه يرفض استعمال تسمية بربر على هؤلاء السكان مفضلا عليها تسمية الطابع الإفريقي" (Masqueray, 1983, p. 1)، حيث يرى أن سكان إفريقيا الشمالية.

نلاحظ في هذا المدخل أن ماسكوراى يلتزم هو الآخر بالقاعدة المصاغة من طرف كل الباحثين الذين تطرقوا إلى الجزائر بالتحليل والتي تنطلق دائما من اعتبار تاريخ الجزائر - أصلها - عبارة عن سلسلة تراكمية، عناصرها هي مختلف ما أتى به كل غاز للجزائر، وبالتالي لا يمكن تفضيل عنصر معين عن آخر، بل لكل نصيبه التاريخي، ثم أن الغوص في البحث عن الأصول التاريخية الغابرة لسكان شمال إفريقيا " ...هو مسألة معقدة وتقريبا لا يمكن فكها..." (Masqueray, 1983, p. 2)، هذه السلسلة التاريخية التراكمية، كان للعوامل الجغرافية والايكولوجية أثرا كبيرا عليها، إذ أنها ساهمت بقسط كبير في هذا الاختلاط البشري لسكان شمال إفريقيا إن هذه المنطقة كلها هي بمثابة مسرح هائل من أجل التقاء الشرق والشمال، إذ هي مكان إلتقاء مفتوح لكل أجناس آسيا وأوروبا، كما هي حقل حارب فيه ملايين الرجال بعضهم بعضا بصفة لامتناهية، وأخيرا حقل اختلطت فيه دماهم، عاداتهم وأفكارهم ". (Masqueray, 1983, p. 4)

كذلك يعرض "ماسكوراى" أسباب ودوافع إختياره لموضوع المدن، والأهداف المرجوة من هذه الدراسة: "...من بين مواضيع الدراسة التي قمت بجمع عناصرها، هناك واحد منها قمت بتفضيله عن غيرها، ألا وهو تنظيم المدن الصغيرة التي أمضيت فيها أياما عديدة، إذ أردت معرفة عناصرها الأساسية، تسجيل الاختلافات، تحديد القانون الذي يقوم عليه تكونها..." (Masqueray, 1983, pp. 19-20)

لقد حاول ماسكوراى تبرير أسباب إختياره لكل من سكان القبائل - جرجرة - والأوراس وميزاب مرجعا ذلك إلى اعتبارات أولا ذاتية متمثلة أساسا في تواجده المستمر في المناطق الثلاثة (جرجرة، الأوراس، ميزاب) "...عدة أسفار شخصية التي لا بد أن أشير إليها على الأقل، حتى أبرر ما أقوله فيما سيأتي، سمحت لي أن أطلع بنفسى عن أهمية الموضوع، وأن أقيس امتداده، وأن أتطرق إلى بعض أجزائه..." (Masqueray, 1983, p. 19)

ثم بعد هذا تأتي المبررات المعرفية، إذ يحددها أساسا في كون أن الجزائر بمناطقها الثلاثة السالفة الذكر نمودجا حيا لمعرفة العادات الحالية لسكان إفريقيا الشمالية، كما يدعم إختياره في كون الحياة في الجزائر تتسم بطابعها البربري الحضري: "... لكن الجزائر لها الحظ في كونها تملك نماذج جد

كاملة للحياة البربرية الحضرية حتى أنها تشد الاهتمام وتجلبه، حيث بصفة مستقلة عن الجلب الخاص التي تقدمه لنا هذه النماذج... فإنه من الأكيد أنه لا يوجد نوع أكثر وضوح، أكثر تكامل أكثر تركيب، قصد تحليله بدقة من التنظيم السائد عند القبائل في منطقة القبائل الكبرى وعند الشاوية في الأوراس، وعند أهل ميزاب .". (Masqueray, 1983, p. 17)

يبدي أيضا ماسكوراوي موقفه الصريح والمؤيد من الظاهرة الاستعمارية الفرنسية التي يرى فيها إمتداد للإرث الحضاري الروماني والآثار والمعالم الايجابية التي خلفها الرومان بتواجدهم في الجزائر: " يمكننا أن نحكم اليوم عن الآثار الهائلة حقيقة لهذا النظام الاستعماري .". (Masqueray, 1983, p. 10).
إن موقف ماسكوراوي يزداد تحديدا وتدقيقا من خلال تشجيعه للهجرة الأوروبية وربط ذلك ببسط السيطرة الاستعمارية على كل انحاء الجزائر: "...ويمكننا القول أنه لو استمر تأكيد سيطرتنا فإن هؤلاء المهاجرين سيتضاعف في خمسين سنة." .". (Masqueray, 1983, p. 13)

3.3.2. الدين:

لابد من الإشارة هنا إلى أنه يتم الاهتمام بالدين ذاته كنسق ثقافي تبلوره ممارسات معينة، وليس مثلا بالفاعلين الحاملين لراية الدفاع عنه خاصة الطوائف وذلك لسبب بسيط مرتبط بالواقع الجديد الذي قضى على كل أشكال المقاومة المادية – العسكرية – والتي كانت الطوائف الدينية في طليعتها، أي بعد 1871 لم تعد هناك ضرورة معرفية لدراسة الطوائف الدينية نظرا لانتهاء الحاجة العملية المستعجلة لدراستها مثلما كان الحال مع الإثنوغرافيا العسكرية. حيث يتم التركيز على بعض الانحرافات وتقديمها على أنها من البنية الحقيقية للدين الإسلامي وبالتالي تقديم صورة مقلوبة ومعكوسة ومشوهة لحقيقة الممارسة الدينية إذ كان هدف هذه الدراسات تتمثل في تبيان خطورة المقاومة الثقافية التي كان الدين الإسلامي يلعب فيها دورا أساسيا وبارزا باعتباره عنصر اندماج وانسجام بين الجزائريين. مع الإشارة إلى أن درجة اهتمام الإثنولوجيا الأكاديمية بالدين الإسلامي تزداد حدتها خاصة في فترة ما بين (1919 – 1939) نظرا إلى بروز الحركات الإصلاحية الدينية في العالم العربي الإسلامي وكيف أثر ذلك على تشكل وعي ديني إصلاحي جديد بالجزائر، أصبح موضوع اهتمام بالنسبة لهذه الإثنولوجيا التي ستقف ضده، باعتباره يسير في الاتجاه المعاكس لمنطق وعمل الحضارة الأوروبية.

هذه بصفة عامة أهم المواضيع التي انصب عليها اهتمام الإثنولوجيا الأكاديمية. طبعاً هناك مواضيع أخرى لكن هي هامشية وثانوية مقارنة بهذه المواضيع الرئيسية التي يمكن القول عنها إنها لم تنبثق من ضرورة ابستمولوجية محضة بل من جدلية ومنطق التطورات السياسية والإيديولوجية المرتبطة

بالواقع الكولونيالي كان لهما الأثر البارز في التوجهات و"الاختيارات" أو الاهتمامات التي ميزت الإثنولوجيا الأكاديمية التي تميزت عموماً بإنكار الآخر (الجزائري) وتميئشه وجعله مجرد موضوع دراسة ليس له أي رد فعل، موضوع دراسة يثير الغرابة والاندھاش، ديكور، بدائي ومتخلف خلاصه ونجاته، لن يتأنيا واقعيًا وموضوعيًا إلا من الإنقاذ الحضاري الذي نصبت وخولت فرنسا لنفسها مهمة تحقيقه باستعمارها وباركته الإثنولوجيا الأكاديمية، وهذا هو الخط الذي سلكته هذه الإثنولوجيا والتي بقيت مستمرة وثابتة عليه منذ انطلاقتها إلى غاية الخمسينيات حيث يفرض الجزائري نسقا تصوريا جديدا، إذ لم يبق ذلك الموضوع الغريب الذي يثير الاندھاش، إذ يدخل الجزائري الحقل المعرفي فارضا عليه تناولا جديدا، هذا الدخول بالقوة للحقل العلمي يكون نتيجة إرادة الجزائريين تغيير علاقات القوى السائدة وإبدال وإحلال المنطق الاستعماري منطق آخر يرفض التهميش والإنكار.

إذ يمكن القول أن الخمسينيات تعرف فتور النشاط الإثنولوجي، هذا الفتور الذي في الواقع يبدأ في الأربعينات، مع وفاة أحد أبرز ممثلي الإثنولوجيا الأكاديمية وهو "جوزيف دوبارمي" (Joseph Desparmet) منذ وفاة دوبارمي حقل بحث الإثنولوجيين تقلص بصفة ملحوظة" (Lucas& Vatin, 1976, p. 66)

إن الوضع الجديد الراض للهيمنة الاستعمارية والذي تبلور في مد نصالي تحرري (بروز الحركات الوطنية التحررية)، يوقع الحقل المعرفي الاجتماعي وبالدرجة الأولى الإثنولوجيا كمعرفة أداتية في خدمة، بصفة مباشرة، المصالح الكولونيالية في أزمة، لأن المرتكزات والمنطلقات والأسس التي قامت عليها هذه الإثنولوجيا أصبحت هشّة ولا تملك استقرارا وذلك نظرا إلى المنطق الجديد الذي سيفرضه الجزائريون باعتبارهم أصبحوا موضوعا لا يمكن تغاضيه وتميئشه بكونهم طرفا فاعلا في الحقل التاريخي، هذه المنطلقات التي أرادت إقامة بنية ونسيج معرفيين بعيدين عن التطور التاريخي للجزائريين، حيث جعلت هؤلاء موضوعا فلكلوريا قوامهم التوحش والغرابة.

إضافة إلى أن رفض الهيمنة الاستعمارية سياسيا، صاحبه رفض للوسائل التي اعتمدت عليها هذه الهيمنة، والتي كانت للمعارف الاجتماعية دورا كبيرا في تثبيتها: "الأفق الوطني يتحدد إذ هو يهدف إلى الاستقلال، تحرر، قطيعة مع القوة الاستعمارية، ولكن أيضا مع العلم الكولونيالي الذي هو وسيلتها". (Lucas& Vatin, 1976, p. 63)

هذا الواقع الجديد ضيع للإثنولوجيا مقوماتها وأفقدتها معالمها، إذ انكشفت حقيقتها المتمثلة في خدمة أهداف السياسة الاستعمارية بالدرجة الأولى بعيدة كل البعد عن المميزات العلمية: "إذا كان جليا

بالنسبة للإثنوغرافيا أكثر من المعارف الأخرى أن العلم الخالص هو أسطورة، يجب أن نسلم أيضا إن إرادة البقاء كعلماء خالصين لا تكتسي أية جدوى لمواجهة تلك الحقيقة: فنحن الإثنوغرافيون العاملون في البلدان المستعمرة، فضلا على أننا أصيلي الدولة المستعمرة، نحن مندوبون للدولة المستعمرة، لأننا نتلقى مهامنا من هذه الأخيرة. فنحن أقل مصداقية من أي كان حين ندعي التبرؤ من كل عمل سياسي تقوم به تلك الدولة وممثلوها تجاه المجتمعات التي اخترناها كحقل دراسة..." (Leiris, 1950, p. 359)

أمام هذا الوضع الأزموي للإثنولوجيا الأكاديمية، كيف يكون موقفها، ماهي الآفاق التي ترسمها للخروج من الأزمة؟ تجاوز الأزمة يكون بالنسبة لهذه الإثنولوجيا عن طريق اقتراحها من السوسيوولوجيا "...لقد فقدت طابعها الإثنولوجي المحض واقتربت من السوسيوولوجيا" (Lucas& Vatin, 1976, p. 66).

حسب "فاتان" و"لوكا" فإن اقتحام ميدان السوسيوولوجيا يكون أساسا من أزمة الإثنولوجيا الأكاديمية، بصيغة أخرى نشأة السوسيوولوجيا بالجزائر مرده الحالة الأزومية التي أصبحت تميز الإنتاج الإثنولوجي الأكاديمي.

4.3.2. العادات والتقاليد:

في سعيها لمعرفة المجتمع الجزائري إهتمت الإثنولوجيا الأكاديمية بدراسة العادات والتقاليد والأخلاق للمجتمع الجزائري. حيث كان هناك العديد من الإثنولوجيين الأكاديميين الذين كانت لهم مساهمات في هذا الموضوع نذكر منهم إثنان على سبيل المثال دون الحصر وهما: أوكتاف هوداس (1840-1916) وجيرمان تيبون (1907-2008)

1.4.3.2. أوكتاف هوداس:

حاول هوداس سبر أغوار المجتمع الجزائري المحتل من خلال مؤلف هام أصدره عام 1886 تحت عنوان: "اتنوغرافيا الجزائر" و"قد سعى إلى أن يقدم من خلال هذه الفصول، دراسة علمية حول الجزائر متبعا في ذلك منهجا وصفيا اتنوغرافيا بالأساس... وهو منهج دقيق يعني بالأساس بدراسة أسلوب حياة مجتمع ما وعاداته وتقاليد، وكذلك ثقافته المتنوعة، وذلك بهدف الوصول إلى فهم شامل للمجتمع الجزائري في تلك الحقبة التاريخية المخصوصة من القرن التاسع عشر، وذلك نجده يتنقل سعيًا إلى تحقيق هدفه في الكتاب، من دراسة الخصائص الطبيعية للجزائر إلى تقديم افادات عن السكان الأصليين بها، ومن ذكر الصفات أو الخصائص الفيزيولوجية لهؤلاء السكان إلى تسجيل خصائصهم الفكرية

والأخلاقية، لما نجده ينتقل في هذا الكتاب، من ذكر تاريخ السكان الأصليين للجزائر إلى التعريف بأهم عاداتهم وتقاليدهم. " (الجامعي، 2020، صفحة 32)

2.4.3.2. جيرمان تيبون:

تعتبر جيرمان تيبون واحدة من أهم الإثنولوجيين الذين عرفهم القرن المنصرم. ولقد كانت الجزائر مصدر إلهام كبير لنشاط تيبون الإثنولوجي، هذا النشاط الذي بدأ منذ عام 1934 وهي السنة التي قدمت فيها إلى الجزائر، حيث جعلت من جنوب الأوراس ميدانا مفضلا لدراساتها الميدانية وظهر أن اهتمامها إنصب على البنيات العائلية وكيفية تنظيمها وكيفية توزيع السلطة ضمنها. ولكن يعاب على أعمالها أنها أهملت السياق التاريخي العام الذي كان يوجد ضمنه الوسط العائلي الذي أخذته جيرمان تيبون بالدراسة، فعلى سبيل المثال لا توجد آثار أو إشارات إلى الوعي السياسي الذي كان يميز منطقة الأوراس في تلك المرحلة. ومن جهة أخرى لم تدرك العلاقة بين حالة الفقر الذي كان يعانيه سكان هذه المناطق والتواجد الكولونيالي، وهذا على العكس من الفيلسوف فرانسيس جونسون الذي أصدر مؤلفا مع زوجته كوليت جونسون مؤلفا تحت عنوان: "الجزائر الخارجة عن القانون" عام 1955، حيث بين ما تسبب فيه الاستعمار من حالات فقر خطير للجزائريين.

ثم إن جيرمان تيبون لم تكن من المنتقدين للنظام الاستعماري، فكانت ترى أن مجرد إصلاحات اجتماعية من شأنها أن تكون كافية لإرضاء الجزائريين، وهذا راجع لعدم ادراكها للوعي السياسي القومي الذي كان عليه الجزائريون بعد الحرب العالمية الثانية: "ومن دون أن تكون منتقدة قوية للاستعمار كانت ترى بضرورة ربط الإصلاحات الاجتماعية بإيجاد حلول للمظالم الصارخة، مما جعلها تتصور مشروع إصلاح زراعي تقترح من خلاله أن يستمر قداماء المحاربين من الحصول على معاشاتهم أو الحصول على رأس مال متمثل في الأرض يمثل 10 إلى 15 سنة من معاشاتهم...وهذا ما يسمح حسبها بمعالجة بعض الأضرار التاريخية المرتبطة بانتزاع العديد من الأراضي الجزائرية من طرف أكبر الشركات المالية..." (Sacriste, Tillion, Berque, Servier, & Bourdieu, 2011, p. 209-210)

ترى جيرمان تيبون أن الميزة الأساسية لمجتمعات شمال إفريقيا في الفترة التي قامت فيها بدراساتها التي حمل محتواها هذا الكتاب هي انهيار البنيات التقليدية القبلية بسبب مسعى التحضر. " لأن المرور من حياة الترحال إلى حياة التحضر مثل، على الأقل بكيفية عنيفة، حملة من التهديم وإعادة التكيف مشابهة لتلك الحملة من التهديم وإعادة التكيف التي تميز المرور من القرية إلى المدينة...من جهتهم، فإن

علماء الاجتماع والإثنولوجيين يفضلون التحدث هنا عن تحطيم البنيات القبلية القديمة" (Tillion, 1966, p. 183) لكنها لا تشير إلى تأثير عامل الاستعمار في هذا التحطيم!

خاتمة

على الرغم من لجوئه المكثف إلى الدراسات الميدانية القائمة اساسا على الملاحظات الميدانية أو المشاركة والمقابلات المباشرة مع الأفراد أو الجماعات، فإن الفرع المعرفي المسمى الإثنولوجيا الأكاديمية، وهو الفرع الذي لجأت إليه السلطات الاستعمارية في محاولة وسعيها منها إلى معرفة أسس المجتمع الجزائري القيمة الثقافية، بقي يحمل كل مواصفات البعد الكولونيالي، وهذا لكونه أدرج منذ البداية في خدمة المشروع الكولونيالي. فهذا الفرع المعرفي لم يتجاوز إطاره الإيديولوجي الموجه الذي لم ير في المجتمع الجزائري إلا مجرد ظاهرة فولكلورية تثير الاستغراب، ويستند إلى معايير يطغى عليها التوحش والابتعاد عن متطلبات الحضارة الغربية، ولم يسعى هذا الفرع على الإطلاق إلى تفسير الأسباب التي جعلت المجتمع الجزائري يعرف هذا التخلف، وهي أسباب تتعلق بآثار الاستعمار التي اخفتها هذه الإثنولوجيا الأكاديمية، مما جعل هذه الأخيرة تعرف حالة أزمة عندما ثار المجتمع الجزائري على الوضع الاستعماري مع ثورة التحرير، وبالتالي لم يعد لها من مبرر لوجودها.

وفي الأخير، نشير إلى أن الاهتمام بالإنتاج " المعرفي " الإيديولوجي الكولونيالي حول المجتمع الجزائري لم يعد محل اهتمام منذ عقود طويلة، وهذا ما يفسر أن الكتابات والمؤلفات حول هذا الإنتاج تكاد تكون منعدمة في حقل العلوم الاجتماعية في الجامعات ومراكز البحث. وهذا ما يجعل المراجع والمؤلفات حول هذا الموضوع تعود إلى فترات ومراحل تبدو أنها قديمة نسبيا. إضافة إلى ذلك، فانه عندما تقرر إصلاح التعليم العالي في الجزائر في مطلع سبعينيات القرن الماضي، بهدف جعل التكوين الجامعي، سيما في العلوم الاجتماعية، خاصة علم الاجتماع، يواكب ويتماشى مع الاختيارات التنموية التي كانت الجزائر المستقلة تعتمز السير فيها، فان الإثنولوجيا اعتبرت علما استعماريا، يخدم أهدافا غير علمية، فلذلك قررت السلطات العمومية آنذاك (في السبعينيات) حذف هذا الفرع المعرفي من حقل العلوم الاجتماعية، وبقي هذا الحذف ساري المفعول إلى يومنا هذا، مما جعل الاهتمام بالإثنولوجيا غائبا، وهذا مهما كانت المرحلة التاريخية، وبالتالي غابت المؤلفات والدراسات والبحوث حولها.

قائمة المراجع والمصادر:

Addi, L. (1985). *De L'algerie PRE-colonial, " economie et societe "*. Alger: ENAL.

Bourdieu, P. (1970). *Sociologie de L'algerie*. Paris: P.U.F.

Bourdieu, P., & Sayad, A. M. (1964). Paris: minuit.

Copans, J. (1996). *Introduction à L'ethnologie et à L'anthropologie*. Paris: Nathan Université.

Laurent, F. (2008). *Le voyage en Algérie. Anthologie de voyageurs français dans l'Algérie coloniale 1830-1930*. Paris: Editions Robert Laffont.

Lucas, J., & Vatin, J. C. (1976). *L'algerie des anthropologues*. Paris: F.Maspero.

L'ethnographie devant le colonialisme *Les Temps Modernes*

Masqueray, E. (1983). *Formation des cites chez les populations sedentaires de L'Algérie .Kabyles des Djurdjura Chaouias de L'aouras, Benimezab*. Aix en Provence: Editions SUD.

Piriou, J. P. (1999). *L'exique des sciences économiques et sociales*. Alger: Casbah Edition.

Sacriste, F., Tillion, G., Berque, J., Servier, J., & Bourdieu, P. (2011). *Des ethnologues dans la guerre d'indépendance algérienne*. Paris: L'Harmattan.

Servier, J. (1952). La civilisation berbère, suivi de Musique et poésie kabyles. *Congrès international des sciences anthropologique et ethnologique*, (p. 18). Vienne.

Servier, J. (1985). *Tradition et civilisation berbères*. Monaco: Editions du Rocher.

Tillion, F. (1966). *Le harem et les cousins*. Paris: Editions du Seuil.

زهير الذوايدي. (مايو، 1985). الامتحان الاستعماري للأنثولوجيا- جزائر الانثروبولوجين -. *الفكر العربي، العدد 37-38*.

عبد الرزاق جلاي. (العدد الأول، 1990). من الإثنولوجيا إلى علم الاجتماع في الجزائر. *واقع علم الاجتماع في الجزائر، صفحة 15*.

عبد الستار الجامعي. (2020). *أوكتاف هود/س. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي للكتاب*.

محمد، وقيدي. (1983). *العلوم الإنسانية والإيديولوجيا*. بيروت: دار الطليعة.

مصطفى لشرف. (1983). *الجزائر: الأمة والمجتمع*، ترجمة حنفي بن عيسى. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

ميتشيل دينكين. (1981). *معجم علم الاجتماع*، ترجمة ومراجعة د. إحصان محمد الحسن. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.